



جمهورية العراق
رئاسة ديوان الوقف السني
كلية الامام الأعظم (رحمه الله) الجامعة
قسم العلوم المالية والمصرفية الإسلامية

مرفق مادة التحليل المالي لطلبة المرحلة الثانية



إعداد:
م.م. مصطفى محمود
م.م. مروة عماد

الفصل الأول

- مفهوم التحليل المالي
- استعمالات التحليل المالي
- مصادر المعلومات
- مستخدمو المعلومات
- دور المحلل المالي
- أهداف التحليل المالي

المقدمة

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليداً للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارسها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء، وحداً بالمشروع إلى التدخل، وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات، وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة، وهي وظيفة التحليل المالي.

ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في معظم الحالات التي يتناولها، وقد كانت البنوك التجارية واحدة من الجهات التي أولت التحليل المالي أهمية كبيرة.

مفهوم التحليل المالي

يعرّف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل. ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرار، وتحقيق غاية التحليل المالي من خلال تقييم الأمور التالية:

- 1- **التركيب المالي للمؤسسة:** المتمثل في أصول المؤسسة والمصادر التي حصلت منها على الأموال لحيازة هذه الموجودات.
- 2- **دورها التشغيلية:** المتمثلة في المراحل التي يمر بها إنتاج السلعة (أو الخدمة) وبيعها وتحصيل ثمنها.
- 3- **الاتجاهات** التي يتخذها أداء المؤسسة على مدى سنوات عدة.
- 4- **المرونة:** التي تتمتع بها المؤسسة للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة، كالإنحراف في المبيعات والإنحراف في التدفقات النقدية بسبب ظروف خاصة أو عامة.

ممّا تقدم، نستطيع القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تعرّف مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة، بالإضافة إلى الإستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة.

والتحليل المالي بسيط في مفهومه النظري لسهولة الإلمام به وفهم آلية عمله من قبل الكثيرين، لكن هناك صعوبة كبيرة في تطبيقه، لكون التطبيق السليم يحتاج إلى إلمام كبير بالمحاسبة والإقتصاد والظروف الخاصة المحيطة بالمؤسسة موضوع التحليل وإدارتها وقدرات هذه الإدارة. ومن هذا المنطلق، ننظر إلى التحليل المالي على أنه قائم على الحكم النابع من المعرفة والخبرة، أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة، ويؤيد هذا المنطق الإختلاف في وجهات النظر التي من الممكن أن يخرج بها شخصان قاما بتحليل ميزانية مؤسسة واحدة.

استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي لتعرف أداء المؤسسات موضوع التحليل وإتخاذ القرارات ذات الصلة بها، هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة وأهمها:

1. التحليل الإئتماني

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض (المدين)، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقرض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.

2. التحليل الإستثماري

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الإستثمار في أسهم الشركات، وأسناد القرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها. ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها، والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والإستثمارات في مختلف المجالات.

مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي:

1- مصادر معلومات داخلية

2- مصادر معلومات خارجية

ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي، كذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية أم مؤشرات وصفية.

ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات فيما يلي:

1. البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة، وتشمل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.
2. تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
3. التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية، مثل التوقعات والتنبؤات المالية.
4. المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب السمسة.
5. الصحف والمجالات والنشرات الإقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث.
6. المكاتب الإستشارية.

مستخدمو المعلومات التي يوفرها التحليل المالي

للتحليل المالي استعمالات واسعة جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقاته، ومن الجهات التي تستعمل التحليل المالي استعمالاً واسعاً ما يلي:

1. المستثمرون

2. إدارة المؤسسة نفسها

3. سماسة الأوراق المالية

4. الدائنون

5. العاملون

6. المصالح الحكومية

7. المؤسسات المتخصصة بالتحليل

وتسعى كل فئة من هذه الفئات إلى الحصول على معلومات تختلف عن المعلومات التي تحتاجها الفئات الأخرى، وذلك لاختلاف الغاية من الحصول على المعلومات لدى كل منها.

دور المحلل المالي

هناك مظهران رئيسيان لهذه الوظيفة هما:

أ - المظهر الفني

ويقوم المظهر الفني على استعمال المبادئ الرياضية والمالية المعروفة وذلك للقيام بما يلي:

- 1- احتساب النسب المالية
- 2- إعادة صياغة المعلومات بشكل أقرب للفهم
- 3- مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع وبالمعلومات المتاحة عن المؤسسات الأخرى

ب-المظهر التفسيري

ويهدف هذا المظهر إلى القيام بعملية فهم وتفسير لنتائج العملية الفنية في التحليل المالي بعد الإستعانة بالمعلومات التالية:

1. خلفية المؤسسة، وتشمل ما يلي:

- أ - شكلها القانوني
- ب - ملكيتها
- ج - إدارتها
- د - طبيعة نشاطها
- هـ- المنافسة

2. المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة ممثلاً بما يلي:

- أ - خصائص الصناعة التي تنتمي إليها
- ب - مركز المؤسسة في الصناعة
- ج - السوق الذي تعمل فيه
- د - الأنظمة الحكومية التي تعمل في ظلها
- هـ- القدرة على التكيف

أهداف التحليل المالي

يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لإتخاذ قرارات مستنيرة لأجل تعزيز الإتجاهات الإيجابية في المؤسسة، ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل السيطرة على بعض التكاليف أو معالجة نقص متوقع في السيولة، وبشكل عام، يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:

1. تعرّف حقيقة الوضع المالي للمؤسسة
2. تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض
3. تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة
4. الحكم على مدى كفاءة الإدارة
5. تعرّف الإتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة
6. تقييم جدوى الإستثمار في المؤسسة
7. الإستفادة من المعلومات المتاحة لإتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم
8. معرفة وضع الشركة في قطاعها

الفصل الثاني

- أنواع المؤسسات
- التعريف بالقوائم المالية
- أدوات التحليل المالي

القوائم المالية

تهدف القوائم المالية إلى إعطاء صورة دقيقة عن وضع المؤسسة المالي ونتائج عملياتها خلال فترة معينة، وقد تولّت مهنة المحاسبة مهمة القيام بإعداد هذه القوائم في ظل مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتي وضعت الإطار العام لمهنة المحاسبة ضمن ما يلي:

- 1- قياس موجودات الوحدة الاقتصادية
- 2- بيان التزامات الوحدة الاقتصادية وحقوق أصحابها
- 3- بيان التغيرات في قيمة موجودات ومطلوبات الوحدة وحقوق أصحابها خلال الفترة المحاسبية
- 4- التعبير عن قيم الموجودات والمطلوبات بوحدة العملة المستعمل

ومن المعلوم أن للأنشطة التي تمارسها المؤسسات التجارية أثر في تركيبة قوائمها المالية، حيث تختلف الأهمية النسبية لمختلف البنود جوهرياً باختلاف نشاط المؤسسات، لذا؛ وقبل استعراض القوائم المالية، سنشير بسرعة إلى الأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسات، والسمات الأساسية التي يتصف بها كل نشاط وأثر ذلك على مكونات بنود الميزانية من الناحية الكمية.

أنواع المؤسسات

يمكن تصنيف المؤسسات إلى أربعة أنواع وذلك من حيث طبيعة النشاط الذي تقوم به وهي:

1. المؤسسات الصناعية

وهي المؤسسات التي تبيع منتجات قامت بتصنيعها أو تجميعها باستعمال مواد خام وآلات وعمّال، وتتطلب طبيعة هذه النشاط استثماراً كبيراً في الموجودات الثابتة، كما تتطلب أيضاً استثماراً كبيراً (نسبياً) في الحسابات المدينة والبضاعة بمختلف أنواعها، أما جانب المطلوبات من الميزانية، فيتميز بارتفاع حقوق أصحاب المؤسسة، وكذلك ارتفاع الديون الطويلة الأجل، وتتمثل المطلوبات القصيرة الأجل بديون البنوك القصيرة الأجل وديون الموردين.

أما قوائم الدخل لمثل هذه المؤسسات، فيتوقع أن تظهر هامشاً ربحياً عالياً لارتفاع المخاطر، كما يتوقع ظهور مصروفات إدارية وعمومية عالية أيضاً.

2. مؤسسات البيع بالجملة

وهي المؤسسات التي تتعامل بتجارة السلع على نطاق واسع، وتتميز هذه المؤسسات بارتفاع حجم رأسمالها العامل الإجمالي، حيث تتركز معظم موجودات بالحسابات المدينة والبضائع، أما الموجودات الثابتة فقليلة الأهمية.

وتتمول موجودات هذه المؤسسات بالإعتماد على الإقتراض القصير الأجل من البنوك والموردين، أما المصادر الذاتية والقروض الطويلة الأجل فهي قليلة نسبياً لانخفاض الحاجة في مثل هذه الحالة إلى الإستثمار في الموجودات الثابتة كما أشرنا سابقاً، لأن مثل هذه المؤسسات تباع منتجات جاهزة دون أن تضيف لها شيئاً، لذا توصف مخاطرها بأنها منخفضة وهوامشها الربحية ومصرفات التشغيل لديها منخفضة أيضاً، كذلك فإن ما تحققه هذه المؤسسة من أرباح تعتمد بالدرجة الأولى على معدلات الدوران المرتفعة لديها، حيث تعادل مبيعاتها أضعاف موجوداتها في معظم الأحيان.

3. مؤسسات البيع بالمفرد

وهي المؤسسات التي تباع منتجاتها للمستهلك النهائي للسلعة التي تتعاطى تجارتها، ويتميز الإستثمار في الموجودات الثابتة لدى هذه المؤسسات بارتفاعه مقارنة مع مؤسسات البيع بالجملة، ويعود السبب في ذلك إلى رغبتها في جلب اهتمام المستهلك من خلال الديكور الجميل والعرض الجذاب للسلع والخدمات.

وتتصف مؤسسات تجارة المفرد، والتي يتميز نشاطها أحياناً بالموسمية، بصغر حجمها وانخفاض رأسمالها واعتمادها على القروض القصيرة الأجل لتمويل عملياتها. وتبيع هذه المؤسسات للمستهلك النهائي، هذا ويتوقع أن تكون هوامشها الربحية عالية لإرتفاع تكاليف الإعلان والتسويق والديكور.

4. مؤسسات الخدمات

تبيع مؤسسات الخدمة سلعاً غير ملموسة يتم استهلاكها عند تقديمها مباشرة، مثل الكهرباء والمواصلات والخدمات المهنية. ويصعب وضع نموذج عام موحد لميزانيات مؤسسات الخدمات لتعدد هذه المؤسسات ولتنوع الخدمات التي تقدمها، ولكن هناك صفات عامة تجمع بين تركيبة موجوداتها ومصادر تمويلها. وقد تكون البضاعة منعدمة أو قليلة الحجم لدى هذه المؤسسات لبيعها خدمات غير ملموسة، أما الموجودات الثابتة فغالباً ما تكون كبيرة الحجم كما هي الحال في مؤسسات النقل والقطارات ومؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية، أما مصادر التمويل فغالباً ما تكون من رأس المال والديون الطويلة الأجل.

التعريف بالقوائم المالية

إنَّ المحلل يحتاج لإتخاذ قراره إلى مجموعة واسعة من المعلومات المالية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية والقانونية، إلا أنَّ المعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية تعتبر الأهم من بين المصادر التي يعتمد عليها المحلل للأسباب التالية:

1. موضوعيتها، إذ أنها تتحدث عن نتائج تاريخية فعلية
2. تقديمها لمعلومات كمية يمكن قياسها ومقارنتها والإستنتاج منها
3. استعمالها لوحدة قياس مفهومة لدى الجميع وهي وحدات النقد المستعملة

أولاً: قائمة الدخل (قائمة النتيجة)

تهدف هذه القائمة إلى قياس نتيجة عمليات المؤسسة لفترة زمنية معينة، لذا فهي عبارة عن ملخص للمبيعات المتحققة والمصروفات التي تكبدتها المؤسسة لتحقيق هذه المبيعات، ويمثل الفرق ما بين هذين البندين الربح (أو الخسارة) التي حققتها المؤسسة خلال الفترة الزمنية المعنية.

وإذا تحقق للمؤسسة دخول أخرى عدا المبيعات، أو ترتب عليها مصروفات أخرى عدا المصاريف العادية، يتم تصنيف هذه الدخول والمصاريف في بنود مستقلة ضمن قائمة الدخل لأنها لم تكن نتيجة لعمليات المؤسسة العادية كما أنها لا تتكرر باستمرار في معظم الحالات.

وعند إعداد قائمة الدخل يقوم المحاسب بتحديد العناصر التي تشكل دخلاً للفترة الحالية والعناصر التي تشكل نفقات مستحقة خلالها، وتتم المقارنة بينها لتحديد الدخل، أما إذا تبين وجود نفقات غير مستحقة فيتم التصنيف ضمن الموجودات لحين انقضاء الفترة المالية التي تستفيد منها وتعكس هذه القائمة نتائج أعمال المؤسسة على الفترات الزمنية ذات العلاقة، هذا وتستخرج قائمة الدخل من عدة حسابات باختلاف طبيعة المشروع منها:

- أ - حساب التشغيل للمشاريع الصناعية
- ب - حساب المتاجرة للمشاريع التجارية
- ج - حساب الأرباح والخسائر

أهمية قائمة الدخل

من أهم أهداف المحاسبة تعرف الدخل الصافي المتحقق من المشروع خلال الفترة الزمنية موضع الاعتبار، لأن تعرف الدخل ضروري في المجالات التالية:

- أ - تمكين المالكين من تعرف نتائج استثماراتهم
- ب - تسهيل مهمة الدائنين في الرقابة على سلامة أوضاع المؤسسة وضمان أموالهم
- ج - تسهيل مهمة الإدارة في التخطيط والرقابة وتوزيع الأرباح
- د - تمكين المحللين من تقييم بدائل الإستثمار في مختلف المشروعات

مثال على قائمة الدخل

البيان	بالدينار
المبيعات	4200000
تكلفة المبيعات	(2800000)
مجمّل الربح	1400000
مصاريف تشغيلية	(700000)
مصاريف ادارية	(250000)
مصاريف اخرى	(100000)
صافي الربح قبل الضريبة	350000
ضريبة (40%)	(140000)
صافي الربح بعد الضريبة	210000

عناصر قائمة الدخل

1- المبيعات أو الإيرادات

وهي عبارة عن الدخل المتحقق من عمليات الوحدة الإقتصادية الأساسية، وللوصول إلى صافي المبيعات يطرح من مجمل المبيعات العناصر التالية:

أ - مردودات المبيعات

ب - الخصم المسموح به

2- تكلفة المبيعات

يتكون هذا البند من الكلفة المرتبطة بالوحدات المباعة، وتختلف طريقة عرض هذا البند فيما بين الوحدات التجارية والصناعية، إذ أن المتاجرة لا تتطلب وجود مواد خام وبضاعة تحت التصنيع ومصرفات تصنيع.

وتظهر تكلفة البضاعة (للمؤسسة التجارية) كما يلي:

500000	بضاعة أول المدة
2500000	+ مشتريات
3000000	البضاعة المتاحة للبيع
200000	- بضاعة آخر المدة
2800000	تكلفة المبيعات

3-مجمّل الربح

وهو عبارة عن الفرق بين صافي المبيعات وتكلفتها.

4-مصاريف تشغيلية

- وتشمل مصروفات البيع والتوزيع، وهذه بدورها تشمل رواتب رجال المبيعات وعمولات البيع والإعلان والمعارض.
- المصروفات الإدارية والعمومية وتشمل الرواتب الإدارية ووسائل الإتصال والتدفئة والإضاءة والرسوم القانونية وتكاليف التدقيق.

5- مصاريف ادارية

وهي المصاريف التي تتحملها الوحدة الاقتصادية نتيجة للأنشطة الإدارية الخاصة بالمبيعات.

6-مصاريف اخرى

وهي أي مصاريف أخرى تتحملها الوحدة الاقتصادية عند عملية البيع

7-ضريبة الدخل

8-صافي الربح

ثانياً: الميزانية العمومية (قائمة النتيجة)

هي عبارة عن صورة للمؤسسة في لحظة معينة من حياتها، تبين الموارد المتاحة لها والإستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد.
وتقسم قائمة المركز المالي إلى جانبين هما:

أ - الجانب الأيمن:	ويمثل الموجودات، وهي عبارة عن الموجودات التي تملكها المؤسسة وتستعملها لأجل تحقيق الدخل
ب- الجانب الأيسر:	ويمثل المطلوبات وحقوق المساهمين، وهو يبين الموارد التي حصلت منها المؤسسة على الأموال التي استخدمتها في تمويل موجوداتها المختلفة.

وتعد هذه القائمة عادةً لفترة زمنية تدعى الفترة المحاسبية، وقد جرت العادة أن يكون طول الفترة الزمنية التي تعد عنها الحسابات للمؤسسات المختلفة سنة واحدة، دون أن يمنع من إعداد بيانات مالية داخلية لفترات أسبوعية، أو شهرية، أو ربع سنوية، أو نصف سنوية.
وبسبب كون الميزانية ملخصاً للموقف المالي للمؤسسة في لحظة معينة، فإنها تتصف بالسكون لبيانها للموقف المالي للمؤسسة، في لحظة واحدة فقط، ولا تصبح بعدها ممثلة لهذا الوضع، لأن عمليات البيع والشراء والوفاء والإستدانة لا تتوقف وبالتالي تغير الوضع المالي للمؤسسة بشكل مستمر.
وتتأثر تركيبة جانبي الميزانية بمجموعة من العوامل، فتركيبية الموجودات تتأثر بمجموعة العوامل التالية:

- 1- طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة (تجارة، صناعة، خدمات)
 - 2- أهداف المؤسسة (كالتركيز على السيولة أو الربحية أو النمو السريع)
 - 3- شكل المؤسسة (مشروع فردي، شركة تضامن، شركة مساهمة)
- أما تركيبة الجانب الأيسر، فتتأثر بجميع العوامل السابقة، بالإضافة إلى تأثرها بمجموعة العوامل التالية:

- 1- طبيعة أسواق المؤسسة (سياسات البيع والتوزيع، توافر الاقتراض)
- 2- مرحلة النمو التي وصلتها المؤسسة (النمو، البلوغ، الانحدار)
- 3- فلسفة الإدارة في التمويل (التوسع في المديونية أو الاعتماد على الموارد الذاتية)
- 4- مدى توافر مصادر من رأسمال وديون

تبويب عناصر الميزانية

يتم تبويب عناصر الميزانية العمومية من أجل تحقيق الهدف الأساسي من إعدادها، وهو إعطاء صورة واضحة، وعادلة لموقف المشروع المالي، وهذا الأمر استدعى ترتيب عناصرها في مجموعات ملائمة، يسهل معها الوقوف على حالة المشروع وحقيقته في نهاية الفترة المالية المعنية، كما تمكن من إجراء التحليلات المالية المناسبة، كمعرفة رأس المال العامل، ونسبة السيولة في التداول وغيرها من النسب المالية الأخرى دون صعوبة.

أولاً: الموجودات

تقسم الموجودات إلى مجموعات رئيسية ومجموعات فرعية حسب درجة سيولتها، حيث يتم الترتيب ابتداءً من الموجودات الأكثر سيولة ومن ثم الأقل.

أ- الموجودات المتداولة

وهي الموجودات المتوقعة تحويلها إلى نقد خلال الدورة التجارية أو خلال سنة، أيًا كان الأكثر، وهي تشمل البنود التالية:

■ النقد

ويشمل النقد الموجود في صندوق المؤسسة، بالإضافة إلى أية إيداعات نقدية في البنوك، هذا ويجب أن نفرق بين النقد الطليق القابل للاستثمار نقدية في البنوك، هذا ويجب أن نفرق بين النقد الطليق القابل للاستثمار وذلك المقيد، فالمبالغ المحجوزة ضماناً لتسهيلات معينة، والمبالغ الموجودة خارج البلاد وغير قابلة للتحويل هي أمثلة على النقد غير القابل للاستعمال، ولا تصنف هذه ضمن الموجودات المتداولة.

■ أسهم وسندات قابلة للتسويق

غالباً ما تستثمر المؤسسات التجارية الفوائض النقدية المؤقتة لديها بأسهم وسندات قصيرة الأجل، وبشكل خاص الأوراق الحكومية؛ وذلك لأن مثل هذه الأوراق قد تدر دخلاً، أو تحقق فائدة، أو ترتفع قيمتها لحين الحاجة إليها على شكل نقد. وتصنف ضمن هذا البند الأوراق المالية التي لا تنوي المؤسسة الاحتفاظ بها ولها سوق جاهزة ونشطة، كالأسهم المتداولة في السوق المالي، هذا ولا يدرج ضمن هذا البند المساهمات في الشركات غير المتداولة أسهمها في السوق المالي، ويتم تصنيف هذه الأوراق ضمن الموجودات المتداولة، لوجود النية والإمكانية لتحويلها إلى نقد عند الحاجة إليها، وبعكس ذلك تصنف ضمن الاستثمارات طويلة الأجل.

■ المدينون وأوراق القبض

يمثل هذا البند مطلوبات الشركة من عملائها الذين يشترون منتجاتها بشروط آجلة، وما يدرج من الذمم المدينة ضمن هذا البند هي تلك المتوقعة تحصيلها خلال فترة سنة من تاريخ الميزانية، ويجب أن نفصل هذا النوع من المدينين عن حسابات الموظفين المدينين، وعن حسابات الشركات التابعة والشقيقة عن تلك الحسابات الناتجة عن العمليات العادية.

وفي حالة الحسابات الجارية للعملاء المدينين، ليس هناك من تحديد لتاريخ الدفع، لكن العرف التجاري هو الذي يحدد المواعيد التقريبية عادةً، طبقاً لنوع النشاط التجاري، أما بالنسبة لأوراق القبض، فهي مرحلة أقرب إلى السيولة من المدينين، لأنها عبارة عن تعهد بالدفع في وقت محدد، يمكن تسهيلها لدى البنوك عن طريق الخصم

ويتحدد حجم هذا البند في ضوء سياسة المؤسسة للمبيعات الآجلة، والأعراف السائدة في الصناعة وحجم المبيعات وطبيعة السلعة المباعة.

ونظراً لمخاطر عدم التحصيل المتوقع أن تواجهه بعض الديون، تعمل المؤسسات على تكوين احتياطي خاص للديون المشكوك فيها، وإذا ما تأكد عدم التحصيل مستقبلاً، فيتم قيد الدين المعدوم على الإحتياطي المخصص لهذه الغاية.

■ البضاعة أو المخزون

تتكون البضاعة من المنتجات التي ستقوم المؤسسة ببيعها، أو المواد الخام التي ستقوم باستعمالها في عملية الإنتاج، وهي من بين أكبر الموجودات في المؤسسات التجارية والصناعية. وغالباً ما تكون بضائع المؤسسة التجارية جاهزة، ولا تحتاج لكثير من العمل والخدمات لتجهيزها للبيع، أما بالنسبة للشركات الصناعية، فالوضع يختلف لأنها تملك أنواعاً مختلفة من البضائع، طبقاً للمرحلة التي وصلت إليها في طريقها للوصول إلى الشكل النهائي القابل للبيع، فهناك المواد الخام، والبضاعة تحت التصنيع، والبضاعة الجاهزة؛ ويتم إظهار هذه العناصر الثلاثة في الميزانية بشكل مفصل أو في شكل مجموعة تحت بند البضاعة.

ب - الموجودات الثابتة

وهي الموجودات التي يفتتنها المشروع للإستعانة بها على أداء خدماته، أو تسهيل القيام بعملياته التجارية، وليس لإعادة بيعها، حيث يتم الإحتفاظ بها طالما بقيت منتجة، مثل العقارات والآليات. وتتشترك هذه الموجودات في ميزات أهمها: أنها لا تهلك عادةً في مدة مالية واحدة، كما أن الأساس المستعمل في تقويمها والغرض منها واحد، وطبيعة تمويلها واحدة، إذ تمول عادة من أموال أصحاب المشروع، أو بقروض طويلة الأجل نسبياً.

وأهم الموجودات الثابتة ما يلي:

الأرض : أهم ما يميزها أنها لا تخضع للإستهلاك مثل بقية الموجودات الثابتة الأخرى، وذلك لعدم محدودية حياتها الإستعمالية.

البناء والآليات : تتميز بمحدودية استعمالها، بحيث تهلك بعد فترة نتيجة لإستعمالها في عملية الإنتاج، لذلك تنقص قيمة هذه الموجودات بواسطة الإستهلاك السنوي، ويظهر الإستهلاك لهذه الموجودات بشكل رصيد متراكم مطروحاً من الموجودات، وذلك بهدف إظهار قيمة الموجودات الأصلية، والإستهلاك الحاصل عليه، والرصيد الصافي بعد الإستهلاك.

ثانياً: المطلوبات وحقوق أصحاب المؤسسة

وهي عبارة عن الإلتزامات المالية على المؤسسة لآخرين من موردين ومقرضين ومالكين، كما هي الحال في الموجودات، فإن المطلوبات أيضاً تقسم إلى مجموعات رئيسية، ثم إلى مجموعات فرعية حسب الإستحقاق:

أ-المطلوبات المتداولة (Current Liabilities)

تشمل تلك الإلتزامات الواجبة الأداء في فترة قصيرة تكون - عادة - في حدود فترة تقل عن سنة، كأوراق الدفع والدائنين أو الموردين التجاريين والمصروفات المستحقة، تشترك هذه الخصوم بصفة واحدة هي أنها غالباً ما تستعمل لتمويل الموجودات المتداولة، ومثال ذلك:

- أوراق الدفع : وهي الأسناد التجارية الموقعة لصالح الموردين
- ديون : وهي الإلتزامات للموردين، وغالباً ما تستحق هذه الديون خلال فترة قصيرة
- التزامات مستحقة غير مدفوعة: مثل الرواتب، الضرائب.

ب-المطلوبات طويلة الأجل

هي الإلتزامات التي يكون استحقاقها لمدة سنة وأكثر، مثل القروض المتوسطة الأجل والطويلة الأجل.

ج - حقوق الملكية

وهي تمثل ما قدمه أصحاب المشروع من أموال مباشرة لأجل الإستثمار، بالإضافة إلى أية إرباح تحققت لهم دون سحبها من المشروع، وبشكل أكثر تفصيلاً، يمكن القول بأن حقوق المساهمين تتمثل فيما يلي:

- 1- رأس المال المدفوع
- 2- الأرباح المحتجزة

الشركة (س)

الميزانية العمومية في 2018/12/31 بالمبالغ بالآلاف (000)

المطلوبات وحقوق المساهمين	جزئي	كلي	الموجودات	جزئي	كلي
<u>مطلوبات متداولة</u>			<u>الموجودات المتداولة</u>		
دائنون	300		نقدية	500	
أوراق دفع	100		مدينون (صافي)	300	
قروض قصيرة الأجل	150		مخزون	1200	
مجموع المطلوبات المتداولة		550	مجموع الموجودات المتداولة		2000
<u>مطلوبات طويلة الأجل</u>			<u>الموجودات الثابتة</u>		
قروض طويلة الأجل	1000		أراضي	2000	
سندات طويلة الأجل	2500		مباني	3000	
مجموع المطلوبات طويلة الأجل		3500	معدات وآلات	2500	
مجموع المطلوبات		4050	مجموع الموجودات الثابتة		7500
<u>حقوق المساهمين</u>			اندثارات	(100)	
رأس المال من الأسهم العادية	2900		صافي الموجودات الثابتة		7400
احتياطات	1000				
أرباح محتجزة	1450		مجموع الموجودات		<u>9400</u>
مجموع حقوق المساهمين		5350			
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		<u>9400</u>			

أدوات التحليل المالي

من أجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة المؤسسة نحو تحقيق أهدافها، على الإدارة المالية للمؤسسة أن تستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنها من الحصول على المعلومات اللازمة للقرار. ومن أهم الأدوات التحليلية الممكن استعمالها لهذه الغاية:

1-مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة

تبين هذه الأداة التحليلية التغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لسنة خلال سنوات عديدة، وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة، إذ تساعد هذه المقارنة في تعرف على مدى التقدم أو التراجع الذي تحققه المؤسسة على مدى سنوات حياتها.

2-تعريف الأهمية النسبية لكل بنود من بنود الموجودات والمطلوبات / التحليل الهيكلي

وتقدم هذه الأداة معلومات هامة عن التركيب الداخلي للقوائم المالية وذلك من خلال تركيزها على عنصرين رئيسيين، هما:

أ -مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف البنود من قصيرة الأجل وطويلة الأجل وحقوق مساهمين.

ب-كيفية توزيع المصادر بين مختلف الإستخدامات من متداولة وثابتة وأخرى.

3-التحليل المالي بالنسب: يقوم هذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقاتها

بعضها ببعض، أو بالإستناد إلى معايير محددة بهدف الخروج بمعلومات عن مؤشرات وأعراض الظروف السائدة في المؤسسة موضوع التحليل.

الفصل الثالث

تحليل القوائم المالية

- التحليل المقارن
- التحليل الهيكلي
- تحليل النسب

تحليل القوائم المالية

أولاً: التحليل المقارن للميزانيات العمومية

تمثل قائمة المركز المالي الموقف المالي للمؤسسة في لحظة معينة، على حين تمثل قائمة الدخل كشفاً بالدخل المتحقق، وبالتكاليف المرتبطة بهذا الدخل، والنتيجة من ربح أو خسارة لفترة معينة، وإذا ما تمّ تحليل البيانات المالية الواردة في هاتين القائمتين، فإن المحلل يستطيع أن يصل إلى نتيجة عن حقيقة الموقف المالي للمؤسسة للفترة المعنية، لكنه لا يستطيع أن يعتمد في الحكم النهائي على قوائم مالية لفترة واحدة بالرغم مما فيها من معلومات، للأسباب التالية:

- 1- قد لا تمثل قوائم الفترة الواردة أداء المؤسسة المعتاد
- 2- لا تخبر المحلل عما إذا كانت النتائج التي تظهرها أفضل أو أسوأ مما كان في الماضي
- 3- لا تخبر شيئاً عن الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة، علماً بأن الاتجاه أهم بكثير من النتائج التي تظهرها قائمة واحدة

ولهذه الأسباب يلجأ المحللون إلى مقارنة القوائم المالية للمؤسسات لتعرف الاتجاه الذي يتخذه أدائها، هذا وقد تكون المقارنة بين القوائم المالية للمؤسسة نفسها، وتسمى المقارنة في هذه الحالة مقارنة داخلية، أو قد تكون مع قوائم مالية لمؤسسات أخرى، وتسمى المقارنة في هذه الحالة مقارنة خارجية.

وسنكتفي بالإشارة إلى المقارنة الداخلية، لأن المقارنة الخارجية لا تختلف عنها إلا في عملية المقارنة مع مؤسسات أخرى تنتمي إلى نفس الصناعة ونفس النشاط وتتقارب في الحجم ومرحلة النمو.

يتحقق التحليل الأفقي من وضع الميزانيات العمومية أو قوائم الدخل بعضها إلى جانب بعض، ومراقبة التغيرات التي طرأت على كل بند، على مدى سنتين أو عدة سنوات.

■ المقارنة الأفقية للميزانية العمومية

تتبع الآثار المترتبة على قيام المؤسسة بنشاطها في ميزانياتها العمومية عن طريق الزيادة أو النقص في مختلف بنودها، وبإمكان المحلل ملاحظة هذه التغيرات من خلال المقارنة بين ميزانيتين عموميتين متتاليتين أو بين عدة ميزانيات.

أ- المقارنة بين ميزانيتين عموميتين متتاليتين

بالإمكان المقارنة بين ميزانيتين عموميتين متتاليتين مرتبتين ترتيباً عمودياً بنفس التسلسل (كما هو موضح في المثال التالي) وذلك لتحقيق ما يلي:

- 1- المقارنة السريعة بين مختلف البنود وملاحظة التغيرات التي طرأت عليها
- 2- تحديد كمية الزيادة أو النقص في كل بند من بنود الميزانية للوقوف على الأهمية الكمية لهذا التغير من خلال طرح السنة اللاحقة من السنة السابقة (سنة الأساس)
- 3- تحديد الأهمية النسبية للتغير الحاصل في كل بند، لأن التغير الكمي قد لا يعبر بشكل دقيق عن أهمية التغير الحاصل، من خلال قسمة قيمة التغير على سنة الأساس

الميزانية العمومية المقارنة

النسبة المئوية للتغير	التغير + (-)	2001	2000	
%33	2000	8000	6000	نقد وشبه نقد
%19	5000	31000	26000	مدينون
%27	7000	33000	26000	بضاعة
%24	14000	72000	58000	مجموع الموجودات المتداولة
%12	6000	58000	52000	موجودات ثابتة
%18	20000	130000	110000	مجموع الموجودات
%65	20000	51000	31000	ديون قصير الأجل
(%29)	(6000)	15000	21000	ديون طويلة الأجل
%10	6000	64000	58000	حقوق ملكية
%18	20000	130000	110000	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

عند التحليل المقارن، لا بدّ من ملاحظة ما يلي:

- 1- عندما تظهر قيمة سالبة في سنة الأساس، وقيمة موجبة في السنة التالية أو العكس، فإن التغير النسبي في هذه الحالة ليس له معنى.
- 2- عندما يكون للبند وجود في سنة الأساس، ولا يوجد مقابله في السنة الثانية، فإن النقص الحاصل هو 100%.
- 3- عندما لا يكون وجود للبند في سنة الأساس، ويوجد مقابله في السنة التالية، لا يمكن حساب التغير لعدم جواز القسمة على صفر، ويوضح المثال التالي ما ذكر أعلاه:

ثانياً: التحليل الأفقي لقوائم الدخل

يمكن القيام بالدراسة المقارنة الأفقية لقوائم الدخل للمؤسسات التجارية باستخدام نفس الأدوات التي استخدمت في الدراسة المقارنة للميزانيات العمومية:

أ - المقارنة بين قائمتي دخل لفترتين متتاليتين

يمكن المقارنة بين قائمتي دخل لفترتين متتاليتين بعد ترتيبهما عمودياً بنفس التسلسل (كما يبين المثال اللاحق) لتحقيق ما يلي:

- 1- المقارنة السريعة بين مختلف البنود وملاحظة التغيرات التي طرأت على كل منها
- 2- تحديد كمية التغير في كل بند للوقوف على الأهمية الكمية لهذا التغير
- 3- تحديد الأهمية النسبية للتغير الحاصل في كل بند، لأن التغير الكمي قد لا يُعبر بشكل دقيق عن أهمية التغير الحاصل

قائمة الدخل

الأهمية النسبية للتغير	كمية التغير	2001	2000	
20%	5000	30000	25000	صافي المبيعات
(15%)	2400	(18400)	(16000)	تكلفة المبيعات
29%	2600	11600	9000	مجمّل الربح
(17%)	600	(4100)	(3500)	مصروفات بيع وتوزيع
صفر	-	(1000)	(1000)	استهلاك
44%	2000	6500	4500	صافي الربح قبل الفائدة والضريبة
43%	1000	3300	2300	ضريبة
45%	1000	3200	2200	صافي الربح

باستخدام التحليل العمودي فإنه يتم نسبة اي بند من بنود القوائم المالية الى بند اخر رئيسي من نفس القائمة، وذلك كي يتم الوصول الى دلالات وتفسيرات ذات اهمية، كأن يتم معرفة الاهمية النسبية لكل بند من بنود القائمة ومعرفة العلاقة بين العناصر والمجموعات الفرعية والكلية في القائمة.

■ المقارنة العمودية للميزانية العمومية

عند استخدام التحليل العمودي لقائمة المركز المالي (الميزانية) فيتم مثلا نسبة بند من بنود الموجودات الى اجمالي الموجودات او احدى بنود الموجودات، وكذلك نسبة اي بند من بنود الخصوم الى اجمالي الخصوم او احدى بنود الخصوم وهكذا.

■ التحليل الإجمالي للميزانية العمومية باعتبارها قائمة واحدة

في المقارنة العمودي الاجمالية لقائمة المركز المالي، يتم حساب كل بند من بنود الميزانة الى اجمالي بنود الميزانية، كأن يتم حساب نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات. أو حساب قيمة الدائون الى اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية. والمقصود هنا حساب كل عنصر الى مجموع العناصر جميعها.

■ التحليل على أساس المجاميع الفرعية الرئيسية للميزانية العمومية

في هذا النوع من المقارنة العمودية لقائمة المركز المالي، يتم حساب كل بند من بنود الميزانة الى اجمالي ذلك البند، كأن يتم حساب نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات المتداولة. والأراضي الى اجمالي الموجودات الثابتة. أو حساب قيمة الدائون الى اجمالي المطلوبات المتداولة. والقروض طويلة الاجل الى اجمالي المطلوبات الثابتة. والمقصود هنا حساب كل عنصر الى مجموع عناصر المجموعة التي ينتمي اليها.

مثال للتحليل الإجمالي للميزانية العمومية (قائمة المركز المالي) باعتبارها قائمة واحدة

الميزانية العمومية

النسبة المئوية للتغير 2001	النسبة المئوية للتغير 2000	2001	2000	
%6	%5	8000	6000	نقد وشبه نقد
%23	%23	31000	26000	مدينون
%25	%23	33000	26000	بضاعة
%55	%52	72000	58000	مجموع الموجودات المتداولة
%44	%47	58000	52000	موجودات ثابتة
%100	%100	130000	110000	مجموع الموجودات
%39	%28	51000	31000	ديون قصير الأجل
%11	%19	15000	21000	ديون طويلة الأجل
%49	%52	64000	58000	حقوق ملكية
%100	%100	130000	110000	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

التحليل على أساس المجاميع الفرعية الرئيسية للميزانية العمومية

الميزانية العمومية

النسبة المئوية للتغير 2001	النسبة المئوية للتغير 2000	2001	2000	
%11	%10	8000	6000	نقد وشبه نقد
%43	%44	31000	26000	مدينون
%45	%44	33000	26000	بضاعة
0	%100	72000	58000	مجموع الموجودات المتداولة
%60	%57	35000	30000	أراضي
%39	%42	23000	22000	معدات
0	%100	58000	52000	مجموع الموجودات الثابتة
%45	%25	12000	5000	ديون قصير الأجل
%54	%75	14400	15000	أوراق دفع
0	%100	26400	20000	مجموع المطلوبات المتداولة
0	%100	39600	32000	ديون طويلة الأجل
0	%100	39600	32000	مجموع المطلوبات طويلة الأجل
%80	%77	51200	45000	رأس المال
%20	%22	12800	13000	أرباح محتجزة
0	%100	64000	58000	مجموع حقوق ملكية

ثانياً: التحليل العمودي لقوائم الدخل

عند استخدام التحليل العمودي لقائمة الدخل فيتم مثلاً استخدام رقم **صافي المبيعات** كأساس ينسب اليه قيم البنود الاخرى كبند تكلفة المبيعات وبند المصروفات التشغيلية او بند مجمل الربح و**صافي الربح** وغيرها.

قائمة الدخل

النسبة المئوية للتغير 2001	النسبة المئوية للتغير 2000	2001	2000	
		30000	25000	صافي المبيعات
%61	%64	(18400)	(16000)	تكلفة المبيعات
%38	%36	11600	9000	مجمّل الربح
%13	%14	(4100)	(3500)	مصروفات بيع وتوزيع
%3	%4	(1000)	(1000)	استهلاك
%21	%18	6500	4500	صافي الربح قبل الفائدة والضريبة
%11	%9	3300	2300	ضريبة
%10	%8	3200	2200	صافي الربح

رابعاً: تحليل النسب المالية

يمكن تقسيم النسب المالية في خمس فئات رئيسية هي على النحو التالي:

نسب الربحية

في تحليل الربحية يتم التركيز على مجموعتين من نسب الربحية هما:

أ - مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالمبيعات لتعبر عن مدى قدرة نشاط البيع على توليد الأرباح، وتشمل هذه المجموعة النسب المالية التالية:

$$\text{مؤشر صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتستخدم النسبة أعلاه لقياس مدى قدرة المنشأة على مواجهة الظروف الصعبة التي قد تنشأ إما عن هبوط السعر السوقي للمنتج، أو ارتفاع نفقات تصنيع المنتج، أو هبوط حجم المبيعات.

ب - مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالأموال المستثمرة في المنشأة بقصد تمويل موجوداتها وسواء كان مصدر هذه الأموال من المساهمين أو من الإقتراض أو من الاثنين معاً.

وتضم هذه المجموعة نسباً مالية مثل:

$$\text{العائد على الموجودات ROA} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

ويمكن إظهار هذه النسبة في صورة أخرى حيث يطلق عليها حينئذ مصطلح العائد على الإستثمار (ROI) وتحدد بالمعادلة التالية:

$$\text{العائد على الاستثمار ROI} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

نسب السيولة (مؤشر التداول)

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمنشأة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

وتشمل هذه النسب ما يلي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{مجموع الموجودات المتداولة}}{\text{مجموع المطلوبات المتداولة}}$$

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{مج الموجودات المتداولة - المخزون}}{\text{مج المطلوبات المتداولة}}$$

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{الموجودات النقدية وشبه النقدية}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

تجدر الإشارة هنا إلى أنه من الصعب وجود نسبة معيارية متفقاً عليها كمقياس للسيولة، وإن كان بالإمكان وجود معيار متفق عليه لصناعة معين، لكن يمكن القول بأن معايير السيولة تكون عادة متشددة بالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية وكذلك إلى حد ما التجارية، في حين تكون هذه المعايير منخفضة إلى حد ما بالنسبة للمنشآت العاملة في القطاع الصناعي أو في قطاع الخدمات.

كما نذكر أيضاً بوجوب مراعاة ملاحظة هامة لدى دراسة مؤشرات السيولة، هذه الملاحظة هي أن السيولة والربحية هدفان متلازمان للمنشأة لكنهما في الوقت نفسه متضادين، بمعنى أن مراعاة تحسين أحدهما ستكون على حساب الآخر، من هنا تأتي أهمية مراعاة توفير التوازن بينهما.

وبالتالي يجب أن لا يؤخذ ارتفاع نسب السيولة في المنشأة دائماً على أنه علامة صحة في أداء المنشأة، إذ قد تكون السيولة المفرطة مؤشراً لعدم كفاءة إدارة الإستثمار وبالتالي سبباً في انخفاض مؤشرات الربحية لدى المنشأة، كما أن تكريس جهود الإدارة لتحقيق مؤشرات ربحية عالية ستعكس سلباً على مؤشرات سيولتها.

نسب الأداء أو نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الموجودات والمطلوبات، أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات. ويمكن تقسيم هذه النسب أو المعدلات في مجموعتين رئيسيتين هما:

أ- نسب أو معدلات دوران الموجودات والمطلوبات المتداولة، وتشمل ما يلي:

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{المدينون}}$$

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{365}{\text{معدل دوران المدينين}}$$

ويقاس هذا المعدلان كفاءة إدارة الائتمان ومدى فاعلية سياسات الائتمان والتحصيل، وكلما زاد معدل دوران الذمم المدينة أو انخفض متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشراً جيداً والعكس بالعكس.

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{تكلفة المخزون}}$$

$$\text{متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون} = \frac{365}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

ويقيس هذان المعدلان مدى كفاءة وفاعلية إدارة المخزون، وكلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة الإحتفاظ بالمخزون كلما كان مؤشراً جيداً والعكس بالعكس وذلك مع مراعاة أن ارتفاعه أكثر مما يجب يزيد من مخاطر إدارة المخزون.

$$\text{معدل دوران الدائنون} = \frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{الدائنين}}$$

ويقيس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملاءمة بين سياستي البيع والشراء، لذا كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة زاد عن متوسط فترة الإئتمان كلما كان ذلك مؤشراً على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المنشأة من زاوية السيولة، ذلك سيزيد من طول الفترة الزمنية التي يمنحها الموردون لتسديد فواتير المشتريات وهذا ما يخفض من ضغوطات السيولة.